القيادة من الخلف

إعادة الانتشار العسكري الأمريكي

ECSS | المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

"القيادة من الخلف"

إعادة الانتشار العسكري الأمريكي

"القيادة من الخلف"

إعادة الانتشار العسكري الأمريكي

المدير العام:

د. خالد عكاشة

المستشار الأكاديمي:

د. عبد المنعم سعيد

تحرير وإشراف :

د. دلال محمود

مشاركون :

د. أحمد سيد أحمد

مها علام

محمد هيكل

منسق عام:

أميرة طارق

إخراج فني:

عبد المنعم أبوطالب

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

القيادة من الخلف: إعادة الانتشار العسكري الأمريكي

رقم الإيداع: 2021/27073

الترقيم الدولي: 978-977-86014-6-0

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات

الاستراتيجية العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg

www.ecss.com.eg

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

1 تقديم 4

2 الانتشار الأمريكي في منطقة المحيط الهندي والهادئ 6
محمد هيكل

3 الاتجاه الأمريكي لإعادة هيكلة انتشارها العسكري العالمي 18
مها علام

4 الانسحاب الأمريكي من الشرق الأوسط: من تداعيات استراتيجية التوازن عن بعد 36
د. أحمد سيد أحمد

5 ختام 64

"تعاونكم أساس تقدمنا"

لا يجوز نسخ او استعمال كل او جزء من هذا الكتاب/المطبوعة/المجلة/ الإصدار، بآى شكل من الاشكال،

او بأية وسيلة من الوسائل.سواء التصوير او النقل الالكتروني او غيرها، دون إذن كتابى مسبق من الناشر.

تقديم

في عام 2012 قدم "سوباش كابيلا" دراسة هامة بعنوان "الانتقال العالمي للقوة إلى آسيا"، وقد خلص فيها إلى أن القوة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية تتراجع بصرف النظر عن كونه "تراجعًا مطلقًا" أم "تراجعًا نسبيًا"؛ لأن هناك تحولًا للقوة العالمية إلى آسيا لصالح عدة قوى على رأسها الصين وروسيا، وقد تنبأت هذه الدراسة باتجاه القوى الآسيوية للتقارب الاستراتيجي والسياسي بينها -رغم الاختلافات- لجعل انتقال القوة من الغرب (تحديدًا الولايات المتحدة) إلى آسيا أكثر فاعلية وأقوى تأثيرًا [1]. وظل التوجه الأمريكي شرقًا هو الهدف المميز لإدارة الرئيس الأسبق "باراك أوباما"، وما نتج عنه من تغيرات في السياسة العالمية للولايات المتحدة، وهو التوجه الذي يعرفه المتخصصون باستراتيجية "التوازن عن بُعد". ومع وصول "دونالد ترامب" للسلطة في الولايات المتحدة في يناير 2017، وما اتّبعه من سياسات يغلب عليها التشدد ليس مع الخصوم فقط، بل مع الحلفاء والأصدقاء أيضًا؛ عاد الجدال بين المتخصصين في دراسة العلاقات الدولية حول مستقبل النظام العالمي وما إذا كانت الولايات المتحدة تؤكد أحاديتها كقوة عظمى أم أنها تقاوم القوى الصاعدة في تراتبية النظام العالمي وخاصة الصين؟!

ولم تأتِ إدارة "جو بايدن" بجديد في هذا الصدد، فهي تؤكد أن التحدي الصيني ليس تحديًا عسكريًا فقط، وإنما هو اقتصادي بالأساس، وأنها تتطلب استراتيجية لمواجهة هذا التحدي، استراتيجية ترتكز على وجود الولايات المتحدة في المحيط الهادئ، والعمل عن كثب مع حلفائها وشركائها في الباسيفيك (اليابان، كوريا الجنوبية، الفلبين، فيتنام) لتعزيز الأمن والتنمية هناك، وتأكيد الالتزام العالمي بحرية الملاحة. بالإضافة للتركيز على المزايا النسبية للولايات المتحدة والتي تزيد من قدرتها على تحقيق مصالحها الوطنية ومصالح حلفائها، وأهم هذه المزايا -وفقًا لبايدن- هي انفتاح المجتمع، وديناميكية الاقتصاد، وقوة التحالفات، والتمسك بالقيم الأمريكية لتشكيل وإنفاذ المعايير الدولية المتسقة معها [2].

إن "استراتيجية التوازن عن بُعد" التي تسير عليها الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ 2011، توصي بأنه على الولايات المتحدة مقاومة إغراء التدخل في الأقاليم المختلفة لإعادة تشكيلها بما يخدم مصالحها، والتركيز بدلًا من ذلك على السياسات الداخلية وتعزيز قوتها الذاتية، وقصر التدخل في الخارج على حالات الضرورة القصوى عند تعرض مصالحها للتهديد. وتقوم هذه الاستراتيجية على افتراض رئيسي مؤداه أن المصلحة الرئيسية للولايات المتحدة هي منع ظهور قوة مهيمنة في أوروبا أو شرق آسيا

بما يمثل تهديدًا وجوديًا لها، بالإضافة إلى منع ظهور قوة مهيمنة إقليميًا في منطقة الشرق الأوسط، تسعى إلى وقف تدفق النفط إلى الاقتصادات الغربية [3].

ووفقًا لها فإن الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة كقوة عظمى، تتمثل في: إقامة نظام عالمي يضمن لها الحفاظ على الهيمنة السياسية والعسكرية والاقتصادية، ومنع صعود أي قوة عظمى تنافسها النفوذ والهيمنة عالميًا، أو ظهور قوة إقليمية مهيمنة في الأقاليم الاستراتيجية في العالم.

وبالتالي، يمكن للولايات المتحدة أن تحافظ على مصالحها من خلال بناء شبكة من التحالفات مع القوى الإقليمية، بما يحقق التوازن والاستقرار في المناطق الإقليمية، ويحول دون صعود قوى منافسة من شأنها تهديد مكانة القوة العظمى. ولدعم هذا السيناريو فهي تقدم الدعم المالي والعسكري والتكنولوجي لحلفائها من القوى الإقليمية المختلفة، لكن دون التدخل بشكل مباشر في مناطق الصراع. ولا يجب أن تتدخل بشكل مباشر إلا في حالة صعود تهديد مباشر وعجز القوى الإقليمية المتحالفة معها عن احتوائه، وحينها يصبح التدخل أمرًا حتميًا [4].

وفي هذا الإطار، تقوم استراتيجية التوازن عن بعد على عدة فرضيات، أهمها: إعطاء الأولوية للتوازنات الإقليمية؛ نظرًا لأن آليات التوازن الإقليمي من شأنها أن تضمن منع صعود قوة مهيمنة، وأن القوى الإقليمية يكون دائمًا لديها دافع غريزي لمنع حدوث ذلك لما يترتب على ذلك من تداعيات سلبية على أمنها القومي، فضلًا عن شعورها بصورة أكبر بالتهديد نظرًا للتقارب الجغرافي مع المهيمن الإقليمي. أما الفرضية الثانية فترى أنه يجب على القوة العظمى تجنب إغراء التدخل المباشر؛ لأن ذلك قد يؤدي إلى اختلال التوازنات الإقليمية، ويؤدي إلى استفزاز القوى الإقليمية ودفعها نحو منافسة هيمنة القوة العظمى. الفرضية الثالثة تقوم على تغليب المصلحة القومية للقوة العظمى على الاعتبارات الأيديولوجية؛ لأن تبني أيديولوجيا مصاحبة لسياسة التفوق العسكري، كنشر الديمقراطية، أو حماية حقوق الإنسان، قد تحمّل القوة العظمى مسئوليات قد لا تخدم مصالحها بالضرورة؛ إذ إن ذلك يدفعها للتورط في صراعات ليست بدافع المصلحة القومية بالضرورة. الفرضية الرابعة تهدف لتجنب الاعتماد المتبادل؛ لأن القوة العظمى عليها تنويع صادراتها، حيث لا تعتمد بشكل كلي على العالم الخارجي، وبالتالي فإن هذه الاستراتيجية ترى أن الترابط الاقتصادي قد لا يحقق المصالح المادية المرغوبة بما يتفق مع الأولويات السياسية والعسكرية.

ووفقًا لهذه الاستراتيجية فإنه إذا أرادت الولايات المتحدة تحقيق "التوازن عن بعد"، فعليها تبني بعض السياسات، أهمها [5]:

• الانسحاب من القارة الأوروبية، خاصة من المهام الأمنية، وأن تترك أمن القارة للقوى الأوروبية الرئيسية، وأن تحتفظ لنفسها بحق التدخل في حالة صعود قوة تهدد الهيمنة الأمريكية هناك.